ثورة يوليو والتنمية المستقلة

د. اسماعيل صبري عبدالله

رئيس منتدى العالم الثالث.

«ان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري»

الميثاق

تمهيـــد

يخطىء من يحاول تقويم تجربة ماضية في ضوء مفهوم جديد تماماً مـازالت معالمـه وأدواته محل بحث ودراسة[1]. ومن يريد الحكم على مكانة ثورة يوليو في تاريخ مصر يتعين عليه ـ احتـراماً للعقل والواقع معاً ـ أن ينظر في الأمر بمقـاييس الفكر المتقـدم في حركـة التحـرر الوطني لبلـدان العالم الثالث في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية. وأهم معالم ذلك التقدم الفكـري هي: إدراك الطبيعـة الاقتصاديـة للظاهـرة الاستعماريـة من ناحيـة، والإحساس بحتميـة وجـود بعـد اجتماعي لثورة التحرر الوطني من حيث تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية المـرتبطة بـالاستعمار وكذلك إعلاء المطالب المشروعة لجماهير الشعب التي هي بتعبير الميثاق «وقود الثـورة» ولا يجوز أن تصبح «ضحاياها».

ولا يحط من قدر عبد الناصر أنه لم يكن منذ اللحظة الأولى صاحب نظريـة معدة سلفـاً، بل إن قدره يكتسب كل جلاله من واقع أنه إضـافة إلى قـدراته الشخصيـة الفذة التـزم طول حيـاته النضالية بمبدأين لم يحد عنهما مطلقاً: الوطنية، بمعنى النضـال الدؤوب ضـد الاستعمار في كـل أشكاله ومهما تعددت أساليبه، والانحياز داخلياً إلى جانب الجماهير الشعبية في كل منعطف حاسم في حياة الثورة. وبهذا الالتزام وبالقدرة على استيعاب حركة المجتمع وفهم تجارب الشعوب ودروس التاريخ والوعي بمتغيرات العصر أثبت عبد الناصر أنه قائد ثوري ممتاز استمد من النضـال عناصر الفكر كما ربط الفكر بالإنجاز المحدد. وقليل ما هم القادة الثوريون الذين صنعوا مثلما صنع.

(١) انظر: اسماعيل صبري عبدالله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» ورقـة قدمت الى: نـدوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

وبهذا يكون عبد الناصر ابنا لهذا الشعب وليس «زعيماً ملهماً» هبط علينا من حيث لا ندري وتحكم في أمورنا بحكمة لا يدرك كنهها إلا هو. يقول عبد الناصر في الميثاق «إن إرادة الثورة... لم تكن تملك من دليل للعمل **غير المبادىء الستة الشهيرة التي نحتتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته**» ويضيف «ان الشعب العظيم الذي كتب المبادىء الستة بدم شهدائه... مضى بعد ذلك في تعميق نضاله وتوسيع مضمونه. لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر».

ومن ثم لابد من تتبع تطور المضمون الاقتصادي والاجتماعي عبر المعارك المريرة والمتعددة التي عاشتها ثورة يوليو في الداخل والخارج حتى ندرك علمياً كيف حققت تلك الانجازات الضخمة التي تعتز بها. فبهذا وحده يمكن أن نتعلم الدروس التي تفيدنا في النضال الحاضر والمستقبل. ولكن تلك الانجازات تعرضت ومازالت لحملات شرسة لتشويه حقيقتها والتهوين من شأنها بل والقول افتراء بأن ضررها كان أكبر من نفعها. ومن ثم لابد من رصد أهم الحقائق التي يعمر بها رصيد الثورة المجيدة. ولهذا نعرض هنا أولاً مراحل التطور ثم نعقد مقارنة بين صورة مصر عشية الثورة وصورتها غداة رحيل مفجرها وقائدها الذي استقر في وجدان جماهير شعبنا العريضة بطلا تاريخياً وصفه الشعب بصفة لم يحظ بها بطل قبله: حبيب الملايين.

أولاً: النضال من أجل التنمية والاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

١ ـ الدولة تبدأ معركة التنمية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

أ ـ إصلاحات بنيوية

لقد كانت الحكومة الثورية تستهدف منذ البداية تنمية الاقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة جماهير الشعب العامل. ولكن الاطار الأمثل لتحقيق هذا الهدف على أفضل وجه لم تكن عناصره مكتملة منذ الوهلة الأولى. فقد كانت الحكومة الثورية تريد أن يشارك رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية لتضمن لها وفرة الموارد واتساع الخبرة وسرعة المعدلات. وكان هذا الاعتبار يستدعي توفير ضمانات معينة لرأس المال وبصفة خاصة الابتعاد عن التأميم.

ولكن الحكومة كانت تدرك منذ البداية أنه لا بد من حد أدنى من «الاصلاحات البنيوية» لكي تدب الحياة في الاقتصاد المصري. ومن ثم كان من أول اجراءاتها إصدار قانون الاصلاح الزراعي الأول، وهو اجراء كانت تمليه ضرورات التنمية بقدر ما كانت تلح بشأنه اعتبارات العدالة الاجتماعية. فالملكية العقارية شبه الاقطاعية عقبة في سبيل التنمية تستوعب الجزء الأساسي من الفائض الاقتصادي القومي[٢] الذي يبدده كبار الملاك في الاستهلاك. كما أنها كانت تجتذب رؤوس الأموال باستمرار نظراً للارتفاع المستمر في الريع العقاري مما كان لا يترك نصيباً كبيراً للاستثمار في الصناعة. وقد أثبتت الاحداث أن عملية الاستيلاء والتوزيع تستغرق زمناً طويلاً

---

(٢) «الفائض الاقتصادي» هو الفرق الموجب بين الناتج الاجتماعي والاستهلاك الاجتماعي. للمزيد من التفصيل، انظر: شارل بتلهيم، **التخطيط والتنمية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦)، وبول باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ترجمة فؤاد بلبع (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٦).

نسبياً، وأن على جهاز الاصلاح الزراعي أن يدير بنفسه المساحات المستولى عليها حتى يتم توزيعها، ثم عليه أن يعاون الجمعيات التعاونية للمنتفعين. وهكذا نشأ عندنا لأول مرة قطاع عام في الزراعة، محدود النطاق ذو طابع مؤقت، ولكنه قطاع عام على كل حال.

ب ـ الأشكال الأولى لتدخل الدولة

وفي الوقت نفسه رأت الحكومة أن مشاركة رأس المال الخاص في التنمية لا يمكن أن تعني ترك هذه القضية الحيوية لتلقائية المستثمر الفرد، بل إن على الدولة أن تدرس أهم مشروعات التنمية وأن تختار من بينها وتعمل على المبادرة بوضعها موضع التنفيذ. وعلى هذا الاساس أنشىء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٣ «المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي» الذي تولى دراسة أهم المشروعات الإنمائية التي شهدت البلاد تنفيذها في السنوات التالية[٣]. ولكن الدراسة والبحث والإعداد والتشجيع الحكومي لم تكن كافية ليقدم رأس المال الخاص على تمويل المشروعات الحيوية للتنمية. فالرأسماليون الأجانب أحجموا عن الاستثمار في بلد يريد أخذ مصائره بيده ولا يعزل التنمية عن التحرر. والرأسماليون المحليون كانوا يفضلون الربح العاجل الكبير الناشىء عن اوضاع احتكارية أو حماية جمركية على الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل محدودة الربح. ولذلك اضطرت الدولة إلى الاسهام في رأس مال أهم المشروعات التي تقرر تنفيذها، بل أسهمت بالجزء الأساسي. فعن طريق مجلس الإنتاج ساهمت الدولة في رأسمال «الحديد والصلب» و«كيما» و«سيماف». وعن طريق البنك الصناعي ساهمت في عدد من الشركات الجديدة من أهمها «تنمية الصناعات الكيماوية» و«الخزف والصيني» كما ساهمت مباشرة في «بنك الجمهورية» تدعيماً للجانب المصري من الجهاز المصرفي ثم في «شركة التعمير والمساكن الشعبية».

وكان الطابع السائد لتدخل الدولة هو «الشركة المختلطة» أي مساهمة الدولة مع القطاع الخاص. وبلغ من الحرص على مساهمة القطاع الخاص أن ضمنت الدولة في عدد من المشروعات حداً أدنى من الأرباح للمساهمين. وبديهي أن هذه الشركات المختلطة كانت تسير على نمط الشركات الرأسمالية العادية، ولهذا لم تكن خلقاً لنوع جديد من العلاقات الإنتاجية. حقاً إن غلبة مساهمة الدولة تسمح باعتبارها من القطاع العام. ولكن ظروفها ما كانت لتسمح لها بتمايز جذري.

ولكي تكتمل صورة القطاع العام في هذه الفترة لا بد من التنويه بالتوسع في «المصانع الحربية» المملوكة كلها للدولة، والتي كانت مدرسة هامة للاطار الفني كما اشتغلت فيما بعد بالانتاج المدني. وأهم ما خلفت هذه الفترة هو تدريب عدد كبير نسبياً من المصريين على المسؤوليات الفنية والإدارية العليا في الانتاج، وإن كان هذا التدريب قد تم أساساً في إطار يغلب عليه الفكر الرأسمالي.

٢ ـ مرحلة التوجيه والتمصير والتصنيع (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩)

أ ـ عام ١٩٥٥

لم تشهد الفترة الأولى من الحكم الثوري ـ رغم الاهتمام الملح بقضية التنمية ـ بروز دور

---

(٣) وقد تمثل اهتمام الثورة بالبعد الاجتماعي في انشاء «مجلس الخدمات» وتخصيص اموال الأسرة المالكة السابقة لتمويل مشروعات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب في القرى. وقد بنى المجلس لهذا الغرض عدداً كبيراً من «الوحدات المجمعة»، وكذلك أقرت الحكومة قيام الاتحاد العام لعمال مصر.

محدد للقطاع العام، وإن كانت قد ظهرت صوره الأولى في شكل شركات مختلطة تساهم الدولة فيها بالنصيب الأكبر. وكان عام ١٩٥٥ عاماً فاصلاً في التطور السياسي والاقتصادي للبلاد. ومن العسير في هذا المقام أن نفصل الظواهر الاقتصادية فصلا تاماً عن الظواهر السياسية، فقد كان للثانية دورها الواضح في تحديد الأولى. لقد تميزت فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ بسعي الحكومة الدؤوب لتحقيق التنمية بمشاركة من رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي استعجالاً للنتائج كما سبق أن أوضحنا، كما تميزت من جانب المصالح الاستعمارية بالترقب والحذر حتى تتبين مسار الثورة المصرية. أما الرأسمالية الكبيرة المحلية فقد سارت خلف العناصر الاحتكارية الكبيرة محاولة جني أضخم الأرباح في أسرع وقت ومتلمسة اتجاهات الدول الغربية.

وقد بدأت الأمور تتضح سياسياً لجميع الأطراف في سنة ١٩٥٥. ففي ذلك العام وقفت القاهرة وقفتها الشهيرة ضد حلف بغداد، ولعبت دورها المعروف في مؤتمر باندونغ الذي انطلقت منه حركة تصفية الاستعمار القديم[٤]، وأكدت استقلال مصر السياسي ورفضها للضغوط بصفقة الاسلحة التشيكية، وجسدت موقفها القومي التحرري بتأييدها ثورة الجزائر. وكان لهذه التطورات السياسية الخطيرة أثرها المباشر على الاوضاع الاقتصادية. فراس المال الأجنبي الذي كان يقف متردداً لم يكن يملك إلا الإعراض النهائي. ولكن تلك كانت خسارة وهمية، إذ أن رأس المال الأجنبي لم يكن قد تدفق على البلاد، بعد ما منح من تسهيلات، كما كان يتوهم بعض الاقتصاديين. ولكن المصالح الاستعمارية كانت تجثم على اقتصاد البلاد وترتبط بعدد من كبار الرأسماليين المحليين. ومن ثم بدأ الضغط الاقتصادي الحقيقي من الداخل في شكل مقاومة مجهود التنمية بحجة خطر التضخم. وكان التعبير الرسمي عن هذا الموقف هو امتناع البنك الأهلي ـ وهو آنذاك بنك مركزي تسيطر عليه المصالح الأجنبية ـ عن إقراض الحكومة بالرغم من أن تلك من أهم وظائف المصارف المركزية.

ولم تخضع الحكومة الثورية لهذا الضغط فأصدرت في ربيع عام ١٩٥٥ مجموعة من القوانين تؤكد عزمها على السير في التنمية وإزالة ما تصادفه من عقبات. فصدر قانون بإلزام البنك الأهلي بأن يضع تحت تصرف الحكومة ما في حوزته من عملات أجنبية. وعدل قانون الشركات تعديلات هامة كان من أبرزها حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة مصرفين حتى تخف قبضة الجماعات المالية المسيطرة على الائتمان، وتحديد عدد الشركات التي يمكن أن يجمع الفرد بين عضويتها، وتحديد سن الستين لتقاعد أعضاء مجلس الادارة، حتى يمكن تغذية مجالس الإدارة بعناصر جديدة من الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار وسيطرته. وأكدت الحكومة فدرتها السياسية على مواجهة غلاة الاحتكاريين بفرض الحراسة على شركتي السكر والتقطير نظير الضرائب المتأخرة عليهما ضاربة بذلك معقلاً أساسياً للاحتكاري الكبير عبود الذي كان يعتبر رمزاً لسيطرة رأس المال على الحكم والذي لم تجرؤ أي حكومة على المساس بمصالحه. وأعيد تنظيم الشركتين في شركة واحدة تملك الحكومة ٥٠ بالمائة من رأسمالها. وفي العام نفسه تأسست «شركة

---

(٤) المقصود بالاستعمار القديم هو مجموع نظم السيطرة الاستعمارية التي تحرم الشعوب من استقلالها السياسي او تحد منه (الحكم الاستعماري المباشر، الحماية، الانتداب، الوصاية،... الخ). أما الاستعمار الجديد فهو مجموع الاساليب التي تمكن الامبريالية العالمية من استغلال الشعوب التي حصلت على استقلالها السياسي (القواعد الاجنبية، المعونات المشروطه، الروابط الاقتصادية الخاصة،... الخ).

مصر للتجارة الخارجية» و«الشركة العامة للتجارة الداخلية» بمساهمات من هيئات حكومية ومن بنك مصر الذي أظهر مجلس ادارته الجديد استعداده للتعاون مع الحكومة. وبهذا بدأت الدولة تدخل حقل التجارة الخارجية. وكانت حصيلة هذا العام الحافل إبراز حرص الدولة على توجيه التنمية وخروج عدد جديد من «الشركات المختلطة» إلى الوجود، ليس في مجال مشروعات جديدة، وإنما في مجالات مطروقة من رأس المال الخاص وبقصد توفير أداة توجيه وتدخل تستخدمها الدولة لتحقيق المصلحة العامة.

ب ـ المؤسسة الاقتصادية

وفي ١٩٥٦ شهد الصدام مع المصالح الاستعمارية «تصاعداً» جديداً كما يقال بلغة اليوم. فما أن برزت إلى عالم السياسة الدولية فكرة الحياد الإيجابي كما أوضحها مؤتمر بريوني حتى بادرت الدول الغربية والبنك الدولي إلى سحب عرضهالتمويل السد العالي. وكان الرد التاريخي على ذلك هو أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس. وهنا لجأ الاستعمار إلى أعنف ما يملك وهو العدوان المسلح الذي اصطدم بمقاومة عنيدة من الشعب المصري تؤيده الشعوب العربية وقوى التحرر في العالم، فكان هزيمة سياسية كبرى للاستعمار. وما ان تم انسحاب القوات المعتدية حتى أعلنت الحكومة «قوانين التمصير» التي شملت المصارف وشركات التأمين ووكالات الاستيراد. فابتداء من تأميم شركة القناة بدأت الحكومة تحت شعار التمصير بتحرير الاقتصاد القومي من سيطرة المصالح الأجنبية، ذلك التحرير الذي اكتمل فيما بعد بتأميم المصالح البلجيكية ثم من خلال التأميمات الواسعة التي امتدت من أوائل ١٩٦٠ إلى ربيع ١٩٦٤ حين أممت شركة شل وآبار الزيوت[٥].

وقد ارتبط التحرر الاقتصادي بتدعيم ضخم للقطاع العام، إذ رفضت الثورة أن تقدم المصالح الاستعمارية الممصرة هدية إلى الرأسمالية المصرية الكبيرة. ومع صدور قوانين التمصير صدر قانون إنشاء «المؤسسة الاقتصادية» التي اشترت من الحراسة العامة أهم المصالح البريطانية والفرنسية في قطاعات المصارف والتأمين والتعدين والصناعة. وكذلك نص قانون المؤسسة على أن تؤول إليها مساهمات الحكومة في الشركات المختلطة القائمة عند انشائها (وكان عددها آنذاك ١٧ شركة ومؤسسة). وهكذا ولد قطاع عام كبير يحتل مواقع استراتيجية في الاقتصاد القومي، له قيادة موحدة تستهدف التنمية وتولي عناية خاصة لاستغلال موارد الثروة الطبيعية (بدأت لأول مرة في تاريخ البلاد العربية التنقيب عن النفط دون اعتماد على رأس مال أجنبي) والتصنيع وتقتحم مجال التجارة الخارجية واستصلاح الأراضي.

ج ـ برنامج التصنيع الأول

وكان التحرر الاقتصادي دفعة كبرى للتنمية، فصدر برنامج التصنيع الأول، وعقدت مصر

---

(٥) لتحليل واف لقرار التأميم، انظر: ابراهيم سعد الدين عبدالله، محمد السيد سليم، ووليد خدوري، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

مع الاتحاد السوفياتي قرض التصنيع الأول. وأنشئت الهيئة العامة «لبرنامج السنوات الخمس للتصنيع» وتوسعت المصانع الحربية في الإنتاج المدني وتشكلت لها هيئة عامة تديرها على أسس اقتصادية. وكان تتويج هذه المرحلة الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على بناء السد العالي وإنشاء الهيئة العامة للسد العالي.

وإذا أردنا تلخيص ملامح القطاع العام في هذه المرحلة يمكن أن نقول إن نطاقه اتسع بشكل لم يسبق له مثيل. وأنه نما على حساب المصالح الأجنبية، وفي اتجاه التصنيع والمشروعات الإنتاجية الضخمة، وأن تنظيمه كان يتجه نحو التركز في عدد محدود من الهيئات: المؤسسة الاقتصادية، المصانع الحربية، هيئة السنوات الخمس، ثم هيئة السد العالي. ولكن عددا كبيراً من شركاته كان لا يزال ذا طابع مختلط. وكانت المؤسسة الاقتصادية تشرف على الجزء الأعظم منه. فإذا نظرنا إلى شركات المؤسسة نجد أن الجديد منها كان ١٠٠ بالمائة مملوكاً للدولة، ولكن أغلبها كان يضم رؤوس أموال خاصة. ومن ثم كانت تبدو المؤسسة بالنسبة لتلك الشركات المختلطة بمثابة «شركة قابضة» توجه عن طريق السلطة المستمدة من حصتها في رأس المال. ولهذا فإنه إذا كانت السمة الأساسية للفترة كلها هي التحرر «التمصير»، وهدفها الأساسي هو «التصنيع»، فإن الطابع البارز للسياسة الاقتصادية هو «التوجيه». فالقطاع العام بحجمه ومواقعه الاقتصادية يمكن أن يوجه النشاط الاقتصادي في مجموعه، وقيادة القطاع العام توجه الشركات المختلطة التي تشرف عليها في ظل القوانين السائدة للشركات المساهمة. حقاً إن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية ينص على حقوق معينة لمجلس إدارتها إزاء أي شركة تساهم فيها بما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من رأسمالها. ولكن المذكرة التفسيرية لذلك القانون توضح أن الأمر لا يعدو أن يكون تقنيناً لما يسير عليه العمل في الشركات المساهمة، إذ أن الاستقراء يثبت أنه يكفي في العادة أن يملك مساهم أو مجموعة من المساهمين ١٥ بالمائة من رأسمال شركة معينة حتى يسيطروا عليها سيطرة كاملة تمكنهم من اختيار مجلس إدارتها بالكامل، في حين أن قانون المؤسسة الاقتصادية نص على أن يكون لها من الممثلين في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما لها من نصيب في رأس المال فقط. ولم يكن من المتصور أن يكون الأمر على خلاف ذلك. فرغم نمو القطاع العام وتدعيم مواقعه فإن الاقتصاد المصري ظل في مجموعه اقتصاداً رأسمالياً تحكمه قوانين وأساليب الرأسمالية التي لا يحد منها إلا تدخل الدولة لتوجيه التنمية أو سعياً وراء تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومع ذلك فقد كان لتجربة المؤسسة الاقتصادية أبعد الأثر في تنظيمات القطاع العام اللاحقة، فكل نظام المؤسسات العامة نسج على منوالها، والتعديل أو التغيير أو التطوير كان بالنسبة لتنظيمها. وربما كان السبب في ذلك هو النجاح الكبير الذي أحرزته المؤسسة الاقتصادية. ولكن التغيير الجذري في هيكل الاقتصاد المصري الذي شهدته الفترة التالية يفرض إعادة النظر في النظم والأساليب التي نجحت في ظروف محددة سابقة لذلك التغيير.

٣ ـ مرحلة التخطيط والتأميم والتحول الاشتراكي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)

أ ـ الخطة الخمسية الأولى

إذا كان التصنيع هو العمود الفقري للتنمية فإن التخطيط الشامل هو أداتها الرئيسية.

ومنذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في إنشاء أجهزة التخطيط، وبالذات «لجنة التخطيط القومي». ثم تلا ذلك إنشاء منصب وزير دولة للتخطيط. وأخذت هذه الأجهزة في إجراء الأبحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل. وفي سنة ١٩٥٩ بدا أنه من الضروري والممكن البدء فيه. وفي آب / أغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ كمرحلة أولى من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية متناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة بالتصنيع.

ولكن ما كادت الخطة الخمسية الأولى تأخذ طريقها إلى التنفيذ حتى اتضحت بعض الأمور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية بدون تغيير عميق في هيكل الاقتصاد المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه. فقد أفسحت الخطة الخمسية الأولى في الأصل مكاناً رحيباً للقطاع الخاص وعولت عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة القليلة الربح المباشر (السد العالي، استصلاح الأراضي، التعدين والنفط،... الخ) والحجم الذي يمكنه من أن يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص. ولكن الرأسمالية الكبيرة أحجمت عن تنفيذ ما ورد في الخطة وأخذت منها موقفاً سلبياً وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية. بل إنه يمكن أن نقول إن موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سوءاً عما قبل: فإجراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت أجزاء منها على إهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة. كما أن يأس أجزاء أخرى من أن تنجح في أن «تشتري» من القطاع العام المشروعات الناجحة حدّ من آمالها في التوسع. وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن العناصر غير المصرية، وتلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأجنبية أخذت بالفعل سبيل تصفية أعمالها وتهريب رؤوس أموالها.

أما الرأسمالية الوطنية الكبيرة فهي لم تكن تقبل وجود القطاع العام إلا كضرورة لتنفيذ المشروعات الهامة التي لا تدر ربحاً عاجلاً ولا وفيراً على أن ترثه في السيطرة على كل مشروع ناجح. فلما بدا واضحاً إصرار الحكومة على بقاء القطاع العام وتدعيمه كأداة للتوجيه وحرصها على أن تخطط للتنمية ولا تتركها لتلقائية حافز الربح اتخذت هذه الفئة موقفاً سلبياً. بل إنها وجهت جهودها للاستفادة من مجهود التنمية الضخم لتحقيق ثروات طائلة في أقصر وقت عن طريق استنزاف رؤوس الأموال من القطاع العام بعدة طرق من أهمها عمليات الاستيراد وعقود التوريد وأعمال المقاولات. ومن المعلوم أن جوهر التخطيط هو حصر الموارد المالية وضمان استخدامها وفقاً لخطة تحقق من ذلك الاستخدام أفضل النتائج. ولذلك فإن التخطيط يقتضي عملياً تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد تحت يد الدولة. ولكن الرأسمالية الكبيرة كانت، على العكس، تعمل على سحب الاموال من القطاع العام، ومن الناحية الاجتماعية اتضح أنه لو تركت الأمور على ما هي عليه لأدى تنفيذ الخطة ـ على فرض إكمال تنفيذها رغم موقف الرأسمالية الكبيرة ـ إلى تفاقم الفروق بين الطبقات بانخفاض نصيب العمل من الدخل القومي من ٤٤,٤ بالمائة إلى ٤٣,٣ بالمائة.

ب ـ حركة التأميم الواسعة

لكل ذلك بدأت الدولة منذ مستهل ١٩٦٠ بعض اجراءات التأميم كان أبرزها تأميم بنك مصر. وخلال السنوات الأربع التالية شهدت البلاد اجراءات تأميم واسعة كان أهمها اجراءات

تموز/يوليو ١٩٦١ الشهيرة ثم اجراءات آب/اغسطس ١٩٦٣ واجراءات آذار/مارس ١٩٦٤. كما أن النظام الذي وضع في آذار مارس ١٩٦٤ لتصفية الحرّاسات نقل إلى القطاع العام عدداً كبيراً من المشروعات. وهذا التدرج في التأميم كانت تحكمه من ناحية أولى أن التأميم لم يسبق مطلقاً الضرورات التي أملته. كما كانت تحكمه من ناحية أخرى الرغبة في تحقيق انتقال تلك المئات من المشروعات من الملكية الرأسمالية إلى الملكية العامة دون أن يتعطل الانتاج أو تنخفض الانتاجية بشكل ملحوظ أو يهتز الاقتصاد القومي في مجموعه.

ومهما يكن من أمر فإن حصيلة هذه الاجراءات الواسعة كانت التغيير الجذري في هيكل الاقتصاد القومي، فقد أصبح قطاع المال بأكمله ملكاً للدولة، وكادت التجارة الخارجية بشقيها أن تكون كاملة في يد الدولة، والصناعات الاستخراجية والمعدنية والهندسية في قبضة الدولة. ويقدر بصفة عامة نصيب القطاع العام من الانتاج الصناعي بحوالى ٨٥ بالمائة. كما بدأت الدولة تلعب دوراً أساسياً في تجارة المحصولات الزراعية وفي التجارة الداخلية فضلاً عن سيطرتها على قطاع النقل بأنواعه. كل هذا إضافة إلى المشروعات الكبرى التي تتولاها الدولة من الأصل (قناة السويس، السد العالي، استصلاح الأراضي... الخ).

وجاء «ميثاق العمل الوطني» في ١٩٦٢ محدداً للإطار الفكري لهذه التغييرات بأن أوضح حتمية الحل الاشتراكي وبين أن التطبيق الاشتراكي في مصر يقوم على أساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج. لقد تبدلت صورة الاقتصاد المصري من اقتصاد رأسمالي تحاول الدولة توجيهه عن طريق قطاع عام، إلى اقتصاد عماده القطاع العام الذي يلعب الدور القيادي إزاء القطاع الخاص والقطاع التعاوني.

ج ـ رأسمالية دولة أم تحول نحو الاشتراكية؟

وإذا تركنا جانباً عدداً قليلاً من الدول التي ما زالت خاضعة للاستعمار رغم استقلالها الرسمي والتي يكاد القطاع العام فيها أن يكون امتداداً للقطاع العام في الدول الاستعمارية يستخدم بشكل أساسي في تحقيق الثراء للجماعات الحاكمة نظير خضوعها لإرادة المستعمرين، فإننا نجد في الدول النامية طرازين اقتصاديين: رأسمالية الدولة الوطنية من ناحية، وبناء الاشتراكية من ناحية أخرى، ولابد من التمييز بين الطرازين.

ولندرك الفرق بين الطرازين لابد من اجراء مقارنة بين سمات القطاع العام في كل منهما. ولنأخذ مثلاً أساسياً للمقارنة الهند من ناحية ومصر من ناحية أخرى.

فمن حيث نشأة القطاع العام نجد أنه في الهند يتكون من مشروعات جديدة، أنشأتها الدولة ولم يعتمد على التأميم الواسع. وفي بلاد أخرى مثل تونس جرت بعض تأميمات ولكنها في العادة كانت مقتصرة على المصالح الأجنبية كلها أو بعضها. وإذا امتدت التأميمات استثناء إلى مشروع محلي فإن التأميم يكون بتعويض سخي. وفي بلادنا نجد أن التأميم قد شمل إلى جانب كل المصالح الاستعمارية كبار الملاك العقاريين والرأسمالية الكبيرة المحلية وأن التعويضات قصرت على حدود جد متواضعة. ومن حيث الهدف من القطاع العام نجده في الهند القيام بالمشروعات التي رفض رأس المال الخاص القيام بها. في حين أن القطاع العام في بلادنا لم يتكون ليكمل دور

القطاع الرأسمالي بل تكون نتيجة اختيار لطريق النمو الاشتراكي ليحل محل القطاع الرأسمالي في أهم مجالات الانتاج.

ويظهر أثر هذا الفارق في نطاق القطاع العام. فهو في الهند محدود، ولا توجد مجالات مقصورة عليه بشكل مطلق. أما عندنا فقد أصبح القطاع العام هو الأساس في كل مجالات الإنتاج فيما عدا الزراعة. والواقع أنه بمجرد نشأة القطاع العام كما سبق أن ذكرنا ينشب صراع حاد بينه وبين القطاع الخاص. وقد شهدت بلادنا هذا الصراع الذي حسمته القيادة الثورية باستمرار لصالح القطاع العام مما كفل له في النهاية السيطرة التي لا تنازع. وجاء الميثاق فنص صراحة على مجالات كاملة لا يجوز أن يعمل فيها إلا القطاع العام كالمصارف والتأمين والصناعة الثقيلة... الخ. أما في الهند فالقطاع العام يعيش في إطار سيطرة الرأسمالية الكبيرة ولا بد أن يخدم موضوعياً مصالحها العامة حتى لو اصطدم بمصالح جماعات منها.

أما من حيث الادارة، فمشروعات القطاع العام في الهند تديرها مجالس مكونة من موظفين حكوميين ومن «رجال أعمال» باعتبارهم من ذوي الخبرة. أما التأميم عندنا فقد اصطحب بمبدأ مشاركة العمال في الادارة باعتبار المشروعات المؤممة ملكاً للشعب.

وفي مجال علاقات الانتاج لا يملك القطاع العام في الهند بحكم نطاقه المحدد إلا أن يلعب دوراً تكميلياً لنشاط القطاع الرأسمالي الذي يظل يحكم الاقتصاد القومي في مجموعه في حين أن سيطرة الملكية العامة عندنا على مجالات الانتاج الرئيسية خلقت فرصاً عظيمة لتطوير علاقات الانتاج تطويراً جذرياً، ولا ينفي هذه الحقيقة بعض مظاهر التخلف الناشئة عن افتقاد الاطار السياسي أو عن عدم إدراك الاطار الفني للأبعاد الاجتماعية للتأميم.

وأخيراً فإن عائد القطاع العام في الهند يعود إلى دولة تسيطر عليها البرجوازية. فحزب المؤتمر الحاكم في الهند هو حزب البرجوازية، تسيطر عليه أعلى فئاتها، وبالتالي فإن نشاط الدولة الهندية محكوم في التحليل الأخير بمصالح هذه الفئات. وعندنا ينص الميثاق على أن السلطة يجب أن تكون بيد تحالف قوى الشعب العامل (الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية) ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي. وهنا في الواقع بيت القصيد. فكما قال جمال عبد الناصر في افتتاح دورة مجلس الأمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤: **«ليس الاشتراكية مجرد تاميم المصانع، وإنما هي انتزاع السلطة السياسية لصالح الشعب العامل»** فطبيعة الدولة هي التي تحدد في النهاية طبيعة القطاع العام. وفي العالم الثالث دول اختارت طريق الاشتراكية، وانعكس هذا الاختيار على القطاع العام فيها رغم كل المصاعب والمشكلات والأخطاء. وهناك دول ما زالت السلطة السياسية فيها بيد البرجوازية الوطنية وحدها. وفي هذه البلدان يوجد قطاع عام ويوجد «تخطيط» وتوجه الدولة عملية التنمية، ولكن على أساس أن النظام الاقتصادي ما زال ملكية الرأسمالية للجزء الأعظم من وسائل الانتاج. ولهذا فنحن هنا بصدد «رأسمالية الدولة». ولكن رأسمالية الدولة في تلك البلدان تلعب دوراً ضخماً في تنمية الاقتصاد وتحريره من التخلف والتبعية. ولذلك فهي ظاهرة تقدمية ينبغي تشجيعها ومساندتها، ويجب على أية حال تمييزها عن رأسمالية الدولة الاحتكارية، واصطحابها صفة تبين حقيقة دورها الوطني.

ولكن مهما يكن من أمر الدور التقدمي لرأسمالية الدولة الوطنية فانها تختلف جذرياً عن اختيار الطريق الاشتراكي وما يفتحه هذا الاختيار من آفاق عريضة. ولعل أكبر فائدة تحققها

رأسمالية الدولة الوطنية هي أنها تسهل مهمة الطبقات الشعبية إذا ما رجحت كفتها وعلت كلمتها في السلطة السياسية وفرضت الطريق الاشتراكي.

ثانياً: ثورة يوليو غيرت صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية

لقد تعرضت ثورة ٢٣ يوليو منذ السنوات الأولى وحتى هذه اللحظة لهجوم ضار من جانب الاستعمار والرجعية وقوى الردة والطفيلية. ولم يكن مرجع ذلك الهجوم حقداً على أشخاص القادة أو خطأ من جانب الثورة. وإنما كان سببه الوحيد أن الثورة قد فتحت أمام الشعب في بلادنا طريق التقدم الحر والبناء الاشتراكي فقطع شوطاً بعيداً في تصفية التخلف والتخلص من الاستغلال وغدا مركز استقطاب لشعوب أمتنا العربية ومثلاً جذاباً للكثير من شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي عانت ومازالت تعاني من الاستعمار على اختلاف أساليبه ومن أعوانه على تباين ما يتسترون وراءه من لافتات. ولعل أخطر ما لجأ اليه الاستعمار والرجعية في إطار هجومهما الشامل على التجربة المصرية الرائدة، في «عصر الانفتاح» هو حملة التهوين من شأن منجزات الثورة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن كثيراً ما ننسى الأبعاد الحقيقية لما أنجزنا. وجماهير شبابنا، وهم أغلبية الشعب، لم يعرفوا مصر ما قبل الثورة. ولذلك فربما كان أفضل طريق لبيان تلك المنجزات هو عدم الإغراق في التفاصيل بما يصحبه من فيض من الارقام، والاكتفاء برسم الملامح الرئيسية لمصر في أوائل الخمسينات ثم لمصر في أوائل السبعينات. فليس أجدى من المقارنة بين الصورتين في التعبير عن التغيير الكيفي الذي طرأ على صورة المجتمع المصري، فانتقل بحق من عصر إلى عصر.

ثالثاً: مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ماذا كانت صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية في أوائل الخمسينات؟ ما هي التركة المثقلة التي تسلمتها القيادة الثورية ليلة أن استولت على السلطة؟ يمكن في ايجاز شديد أن نرسم الملامح الأساسية لتلك الصورة على النحو التالي:

١ ـ السيطرة الاستعمارية

لم تكن السيطرة الاستعمارية احتلالا عسكرياً فحسب، بل إن الثمانين ألف جندي بريطاني بمصر كانوا في الواقع يحرسون عملية استغلال اقتصادي بشع يتولاها الاستعمار العالمي.

كان النظام المصرفي بأكمله، ابتداء من البنك المركزي (البنك الأهلي) حتى أصغر بنوك الرهونات تحت سيطرة رأس المال الأجنبي. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا بنك مصر وثلاثة بنوك شبه حكومية محدودة النشاط للغاية. وحتى بنك مصر نجح الاستعمار، مستعيناً بالحكومة، في أن يُقْصي عنه القيادات الوطنية ويفرض عليه قيادة متعاونة مع الاستعمار ويربط نشاطه برأس المال الاستعماري. وكان كل **نشاط التأمين** في مصر بيد وكالات أجنبية أو فروع لشركات أجنبية، أو شركات مصرية اسما يسيطر عليها الأجانب في الواقع.

ومعنى ذلك أن المال ـ عصب الحياة الاقتصادية ـ لم يكن تحكم حركته قرارات مصرية. ومعناه أيضاً أن مدخرات المصريين التي كانت تتجمع لدى البنوك وشركات التأمين كانت تحت تصرف الأجانب، يحولونها إلى الخارج أو يوجهونها لتمويل نشاط الأجانب المتمصرين في مصر. ولم يكن يحظى بقروض من البنوك من المصريين إلا الاقطاعيين وكبار الرأسماليين المرتبطين بالمصالح الأجنبية، لأن تلك كانت سبيل رأسمال الاستعمار في أخذ نصيبه مما يستولى عليه أعوانه من عرق المصري الفلاح والعامل. وهكذا كان طريق التنمية مسدوداً أمام الرأسمالية الوطنية التي كانت تعاني الأمرين في الاقتراض من البنوك الأجنبية، بل أمام الدولة ذاتها التي لم تكن تملك ـ حتى لو أرادت ـ الموارد الكافية لتمويل أي برنامج إنمائي.

وكانت **التجارة الخارجية** حكراً على الأجانب وقلّة من المصريين تدور في فلكهم. فأهم الصادرات وهو القطن (حوالى ٨٥ بالمائة من الاجمالي) بيد بيوت التصدير الأجنبية التي كانت تسيطر في الوقت نفسه على المحالج والمكابس. والواردات تمر حتما بالتوكيلات المحلية للشركات الأجنبية، ووكالات الاستيراد «والقومسيونجية». وكانت التجارة الخارجية تمثل في ذلك الوقت حوالى ٥٠ بالمائة من الدخل القومي. ومعنى ذلك أن نصف الدخل القومي لا تؤثر فيه يد وطنية ولا سياسة وطنية. وكان من المستحيل لذلك إجراء أي تعديل في اتجاهات التبادل الخارجي تمليه مصلحة الاقتصاد القومي، وفي هيكل التجارة الخارجية لزيادة الواردات من المعدات ومستلزمات الانتاج الضرورية لأدنى جهد إنمائي.

وكانت **مصادر الطاقة** ـ وهي أساس التصنيع وتطوير الزراعة بيد الأجانب. فاستخراج النفط احتكار لشركة شل، واستيراد النفط ومنتجاته وتوزيعها بيد شركات النفط العالمية أو فروعها المحلية. ومحطات الكهرباء الحرارية الهامة بيد شركات فرنسية أو بلجيكية.

كان للمصالح الاستعمارية الوزن الأكبر في **قطاع النقل**. فقناة السويس دولة داخل الدولة. وشركات النقل البحري والنقل النهري يسيطر عليها الأجانب... والنقل العام بالقاهرة تحكمه شركة بلجيكية. والنقل الجوي يساهم فيه البريطانيون.

كان الجزء الأكبر من **الصناعة** (رغم نموها المحدود) بيد الأجانب أو ساهم فيه الأجانب والمتمصرون. حتى صناعة النسيج المصرية التي أقامها بنك مصر، دخلت مرحلة التعاون مع رأس المال الأجنبي.

وكان للأجانب والمتمصرين النصيب الأساسي في **التجارة الداخلية**. فتجارة الداخل في القطن يشارك فيها الأجانب، وهي على أية حال خاضعة لتوجيهات بيوت التصدير الأجنبية والمصارف الأجنبية التي تمولها وتجارة الجملة ـ حتى منتجات الصناعة المصرية ـ يسيطر عليها أجانب ومتمصرون. والمحلات التجارية الكبرى كلها محلات أجنبية.

ورغم اعتماد الاستعمار في استغلال الفلاحين أساساً على طبقة كبار الملاك الاقطاعيين، فقد دخل بعض الأجانب **مجال الزراعة**. ففي سنة ١٩٥٠ كان بين الستين شخصاً الذين يملكون أكثر من ألفي فدان ويسيطرون على ٥ بالمائة من إجمالي المساحة الزراعية ١٨ أجنبياً. فإذا أضفنا إلى هذا العدد المتمصرين والشركات الزراعية التي يسيطر عليها الأجانب، اتضح أن ملكية الأرض الزراعية لم تنج من جشع الاستعمار.

وإزاء مابرز من مظاهر السيطرة الاستعمارية على اقتصادنا، وإخفاق محاولات الرأسمالية الوطنية غداة ثورة ١٩١٩ في بناء قطاع وطني قوي في الاقتصاد، رفعت جماهير شعبنا منذ سنة ١٩٤٥ شعار «الجلاء عن مصر عسكريا وسياسياً واقتصادياً». لقد أدرك شعبنا حقيقة الاستعمار كظاهرة استغلال تختفي وراء القهر السياسي والاحتلال العسكري. وكان على ثورة ٢٣ يوليو أن تقوم بالمهمة المجيدة مهمة تحرير الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية، مهمة استرداد حرية الإرادة الوطنية في تشييد اقتصاد البلاد.

٢ ـ الإقطاع

لقد عمل الاستعمار البريطاني منذ احتلال البلاد عام ١٨٨٢ على تأكيد مركز كبار الملاك الإقطاعيين وزيادة عددهم. فأقر لهم القانون بحق الملكية الفردية على أراض مغتصبة. ولم يكن لهم عليها إلا حق انتفاع. ووزع عليهم أملاك قادة الثورة العرابية، وباع لهم بأبخس الأثمان أملاك الخديوي اسماعيل (الدائرة السَّنية) ومكن لهم من الاستيلاء على أراضي الحكومة بدعوى استصلاحها. وجعلهم العمود الفقري للسلطة السياسية والأجهزة الإدارية. ذلك أنهم كانوا، كطبقة، أداة الاستعمار في إرهاب الفلاح واستغلاله. وربما كان من المفيد أن نذكر بأوضاع الريف عشية الثورة.

كان عدد من يملكون أكثر من ٥٠ فداناً يزيد قليلاً عن ١١٨٠٠ فرد. وكانوا يملكون ٣٨ بالمائة من المساحة المزروعة، بمتوسط يقارب ٢٠٠ فدان للفرد الواحد. وكان في قمة هذه الطبقة ستون فرداً يملكون أكثر من ألفي فدان، بمتوسط قدره ٤٨٠٠ فدان للفرد الواحد، فإذا أخذنا في الاعتبار ملكية العائلة لما هو معروف من أهميتها في الأوضاع الاقطاعية، وصلت أرقام الملكية إلى حدود خيالية. وكان معنى هذا التركيز الشديد في الملكية العقارية أن الغالبية العظمى من الفلاحين لم تكن تمارس الملكية أصلاً، أو تمارسها في حدود لا تذكر (أقل من فدان) وعليها بالتالي أن تستأجر من كبار الملاك. ومع تزايد عدد سكان الريف وثبات المساحة المزروعة في معظم القرى أخذت الايجارات ترتفع بشكل جنوني، حتى وصل ايجار الفدان الواحد عند صدور قانون الاصلاح الزراعي الأول ستين جنيها[٦]. أما العمال الزراعيون الذين لم يكن بوسعهم حتى أن يستأجروا الأرض فقد كانوا في قاع البؤس يقل أجر الواحد منهم عن أجر ماشية الحقل.

كان كبار الملاك الإقطاعيين يسيطرون على **الحياة السياسية**. فالدستور كان يشترط لعضوية مجلس الشيوخ ملكية أرض لا تقل ضريبتها السنوية عن ١٥٠ جنيهاً. وانتخابات مجلس النواب ـ حين لا تزيفها الادارة ـ يسيطر عليها تماماً «أصحاب البيوتات» والمتعلمون من أبناء هذه الطبقة يحتكرون المناصب العليا في الدولة. ومنهم ومن أعضاء البرلمان يختار الوزراء. ومن بين الملاك وتابعيهم يعين العمد (المختارون). وأجهزة الدولة الإدارية على مختلف مستوياتها تحفل بأبنائهم حيث كانت تكاليف التعليم في مختلف مراحله ولا سيما التعليم العالي، لا يتحملها إلا المقتدر. حقاً لقد كانت تلك الطبقة تمثل في مواجهة الفلاحين ـ أغلبية الشعب المصري ـ الثروة والسلطة معاً. كانت تملك لقمة العيش ورهبة السلطان.

---

(٦) تعادل أكثر من ٧٠٠ جنيه من جنيهات النصف الأول من الثمانينات.

٣ ـ الرأسمالية الكبيرة

لقد حاولت الرأسمالية الوطنية غداة ثورة ١٩١٩ أن تبني صناعة مصرية وأن تدعم التجارة المصرية وتوجد نشاطاً مصرفياً مصرياً، ورفعت شعار تفضيل المنتجات المصرية في الاستهلاك وتشجيعها. ولكن الاستعمار ـ مستعيناً بالحكومة ـ حارب هذه الجهود. ثم كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى في أوائل الثلاثينات فقضت على الكثير من المشروعات التجارية وعدد من مشروعات النقل والصناعة القليلة التي نشأت برؤوس أموال مصرية. ومن ناحية أغلق الاستعمار أمام الرأسمالية المصرية أبواب التجارة الخارجية وتجارة الجملة وأعمال المصارف وشركات التأمين.

وفي الوقت ذاته وارب الاستعمار الباب لعدد من كبار الأثرياء ليشتغلوا بالأنشطة غير الانتاجية أو بتلك المرتبطة بعملية الاستغلال لموارد البلاد: تجارة الداخل في القطن، المقاولات، عقود التوريد لقوات الحلفاء... الخ. وأمام تصاعد حركة التحرر الوطني في الأربعينات لجأت بعض الشركات الأجنبية إلى استخدام بعض الواجهات المصرية فاحتل عدد من «الباشوات» مقاعد مجلس الادارة، بل واقتنى بعضهم شيئاً من أسهم تلك الشركات. كذلك تحولت فروع بعض الشركات الأجنبية إلى شركات مساهمة مصرية. وسرعان ما رفعت شعار حماية الصناعة المصرية لتفرض الجمارك العالية التي تمكنها من البيع بأسعار مرتفعة كما دخلت فيما بينها في اتفاقات احتكارية لتحول دون أي انخفاض في الأسعار.

وهكذا كانت الرأسمالية المصرية في مجموعها على درجة من النمو ضعيفة إلى حد بعيد. كما كان في داخلها انقسام واضح بين الرأسمالية الوطنية ضحية القهر والاستغلال، والرأسمالية الكبيرة التي تدين بالولاء للمستعمر والتي سلمت لأول مرة وإلى الأبد بألا مستقبل لها إلا في خدمته، ولا ربح لها إلا من فتاته، ولذلك لم تكن تتصور مصر إلا دائرة في فلكه ولا تنظر إلى المطالب الوطنية إلا نظرة مساومة مع الاستعمار للحصول على شروط أفضل في اقتسام عرق جماهير الشعب العامل[٧].

٤ ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستغلال الشعب العامل

هكذا كانت سيطرة الاستعمار والاقطاع ورأس المال المستغل على حياة الشعب واقتصاد البلاد، كانت بيد هذا التحالف كما أوضح الميثاق السلطة السياسية في الدولة، وكانت له السيطرة الاقتصادية. وباستخدامها فرض على قوى الشعب العامل أبشع صنوف الاستغلال. ولننظر قليلاً ماذا كانت محصلة عشرات السنين من سيطرة هذا التحالف البغيض:

التخلف الاقتصادي، لقد تركزت الثروة الطائلة في يد عدد محدود من الأفراد بمساندة الدولة وتأييدها. وكانت البلاد مفتوحة الأبواب بلا أدنى قيد (حتى بدون ضرائب لغاية سنة

---

(٧) قال أمين عثمان باشا وزير المالية في حكومة الوفد التي تشكلت في ١٩٤٢: «إن بين مصر وبريطانيا زواجاً كاثوليكياً»، أي لا يعرف الطلاق. وحين بدا غداة الحرب العالمية الثانية دور أمريكا القيادي في معسكر الاستعمار وطمعها في الوطن العربي بدأ بعض كبار الرأسماليين المصريين بالتزلف إلى أمريكا.

١٩٣٩) أمام رأس المال الأجنبي يدخل ويخرج ويربح كيف يشاء. ومع ذلك فإن الاقتصاد القومي كان في حالة جمود شاملة خير تعبير عنها هو أن زيادة الناتج القومي خلال النصف الأول من القرن العشرين لم تتجاوز ١,٦ بالمائة في المتوسط، بل إن الجمود أصاب حركة السكان ذاتها نظراً للارتفاع الرهيب لمعدل الوفيات (٢٧ في الألف في المتوسط) ولا سيما وفيات الاطفال (١٦٥ في الألف)، وهكذا كان معدل زيادة السكان في المتوسط خلال نصف قرن يدور حول ١,٧ بالمائة. وبالرغم من تلك الزيادة المعتدلة للغاية فإن ضعف نمو الناتج القومي جعل متوسط دخل الفرد الحقيقي يكاد يكون ثابتاً طوال هذه الفترة فقد كان ٣٦ جنيها في سنة ١٩١٣ ووصل إلى ٣٧ جنيها في سنة ١٩٥١.

وكان الاستعمار وأعوانه يصرون على أن يغرسوا في ضمير الشعب أن مصر بلد زراعي بطبيعته لا مجال فيه إلا للزراعة. وهذا سخف ما بعده سخف، فالمساحة المزروعة لم تتجاوز ٣ بالمائة من أراضي البلاد، فكيف لها بأن تستوعب إلى الأبد عدد السكان المتزايد. والحقيقة أن بريطانيا حرصت على أن تكون مصر مزرعة للقطن، تزود الصناعة البريطانية بأجود أنواعه بأرخص الأسعار، وسوقاً لمنتجات تلك الصناعة. وكانت الاستثمارات الأساسية التي أجرتها الدولة تنحصر في الري والصرف ووسائل نقل القطن وفي مقدمتها السكك الحديد. وحتى تلك الدرجة من النمو في قطاع واحد من الاقتصاد القومي ظلت محدودة للغاية فالرقعة الزراعية لم تزد من ١٨٩٧ حتى ١٩٥٠ بأكثر من ٦٠٠ ألف فدان، أي بنسبة ١٢ بالمائة خلال ٥٣ عاماً في حين زاد عدد السكان في الفترة نفسها أكثر من ١٠٠ بالمائة.

وكانت **الصناعة** هي القطاع المضحى به في الاقتصاد المصري. فبالرغم من أن ظروف الحربين العالميتين كانت تفرض نمو نشاط صناعي، وبالرغم من محاولات الرأسمالية الوطنية، ظلت نسبة المشتغلين بالصناعة لا تتجاوز ١ بالمائة من السكان وظل نصيب الصناعة من الدخل القومي لا يزيد عن ٩ بالمائة وتميز النشاط الصناعي المحدود بطابع التكامل مع الانتاج الاستعماري وليس بطابع منافسته بقصد الحلول محل منتجاته المستوردة. وهكذا تركز في الصناعة التي تتوافر موادها الأولية محلياً ولا يمكن تصديرها للخارج مع وجود سوق محلية واسعة لها مثل صناعة الاسمنت وصناعة سكر القصب وصناعة الحديد من الخردة، والصناعات الضرورية لتصدير القطن (الحلج والكبس) وكذلك صناعة المنسوجات القطنية والسجاير.

التخلف الاجتماعي، وإذا كان التخلف الاقتصادي يعني بالنسبة للأكثرية العظمى من أبناء الشعب الفقر في أسوأ صوره، فإن السلطة الرجعية الموالية للاستعمار لم تكن تعنى بصحة المواطن ولا بتعليمه. كانت خطب العرش المتوالية تؤكد عزم الحكومة على مكافحة «الفقر والجهل والمرض». ومع ذلك إذا نظرنا إلى مجال الصحة نجد أن عدد الأسرة بالمستشفيات لم يتجاوز ١,٤ سرير لكل ألف مواطن، ولم يزد عدد الاطباء عن طبيب واحد لكل ٣٨٠٠ مواطن. لقد كان عدد الأطباء في جميع أنحاء البلاد لايتجاوز ٥٦٦٨ طبيباً. وكانت الغالبية من الأسرة والأطباء بالقاهرة والاسكندرية أما سكان الريف فأقصى ما كانوا يطمحون اليه مفتش صحة في المركز ومستشفى متواضع في عواصم المديريات وبعض البنادر الكبيرة.

أما **التعليم** فقد حكمته لعشرات السنين سياسة دنلوب الشهيرة القائمة على تعليم العدد المحدود اللازم لتزويد الحكومة بالموظفين. ويجب أن نذكر أن الجامعة المصرية نشأت في مستهل

هذا القرن بجهود شعبية ولم تصبح حكومية إلا سنة ١٩٢٥، وأن المواطنين انشأوا بأموالهم الكثير من المدارس حين ضاقت عن أولادهم مدارس الحكومة التي ظلت تتقاضى المصروفات الباهظة حتى قبيل الثورة في التعليم العام وإلى ما بعد قيام الثورة في التعليم العالي. ومع ذلك فقد كان تقدم التعليم محدوداً للغاية، فلم يزد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عن ٧٥٠٠ تلميذ لكل مائة ألف مواطن، وعدد تلاميذ المدارس الثانوية الفنية لم يزد عن ١١٦٠ تلميذاً لكل مائة ألف مواطن. أما التعليم العالي فكاد الوصول إليه يكون مقصوراً على أبناء أغنى أسر الطبقات الوسطى فما فوقها ولذلك لم يزد عدد الطلاب فيه عن ١٨٩ طالباً لكل مائة ألف مواطن. ومع البطء الشديد الذي اتسم به النمو الاقتصادي انتشرت البطالة بين المتعلمين على قلة عددهم في حين سادت الأمية أكثر من ٨٠ بالمائة من الشعب.

أما **الخدمات الاجتماعية** فكانت مقصورة على بعض الإعانات للجمعيات الخيرية حتى صدر قانون الضمان الاجتماعي المتواضع في ١٩٥٠. ولم تكن الدولة تعير الثقافة أدنى اهتمام.

الاستغلال، تلك كانت صورة مصر عشية الثورة. الاستعمار يمتص ثمار عرق الشعب العامل لتغنى الاحتكارات العالمية. وعلى ضفاف النيل بعض مئات من الأجانب والمتمصرين الإقطاعيين وكبار الرأسماليين يكدسون الثروات في بذخ وإسراف وتبديد. لقد خلقت الحرب العالمية الثانية حالة من الرواج المصطنع، مصدره التضخم الذي تم لتمويل نفقات القوات البريطانية في مصر، ودفع ثمنه الشعب كله في صورة غلاء لم يسبق له مثيل، ولم يفرز إلا فئة أغنياء الحرب. ولما تعاظم نضال الشعب المصري من أجل الحرية والتقدم أخذ الأجانب وكبار الأثرياء يهربون رؤوس أموالهم إلى الخارج. واستمر نزيف رأس المال حوالى العشر سنوات فقدت فيه البلاد عشرات الملايين من الجنيهات.

وكان الفلاح يتحمل العبء الأكبر من الاستغلال، فهو القاعدة العريضة للهرم الاجتماعي. فمن عرقه يحصل الإقطاعي على الايجار الباهظ، وتحصل البنوك العقارية على فوائد قروضها للإقطاعيين، ويحصل تجار الداخل وغيرهم من السماسرة على الأرباح، وتتخم بيوت التصدير والشركات الأجنبية. وكانت الجمعيات التعاونية القليلة القائمة تحت سيطرة كبار الملاك، وبنك التسليف لا يقرض إلا المالك أو بضمان المالك. وعمال الزراعة محرومون من حق التنظيم النقابي لا يحميهم أي تشريع وأجورهم في الحضيض.

وكان سيف الفصل التعسفي مشهراً على الطبقة العاملة. ناضل العمال طويلا حتى حصلوا على الاعتراف بحق التنظيم النقابي في ١٩٤٢، ولكن حظر القانون عليهم أن يوحدوا صفوفهم في اتحاد عام. وناضلوا من أجل زيادة الأجور، ولم يحصلوا إلا على حد أدنى للأجور قدره ١٢,٥ قرشاً سنة ١٩٥٠ حيث كانت الأسعار قد زادت أكثر من ٣٠٠ بالمائة عمّا كانت عليه قبل الحرب. ولم يكن العمال يعرفون من التأمينات الاجتماعية إلا التأمين ضد إصابات العمل.

وكان المثقفون يعانون من البطالة ومزاحمة الأجانب لهم لاسيما في قطاعات الصناعة والتجارة والمال والمهن الحرة، ومن ضيق فرص العمل بصفة عامة بسبب البطء الشديد في النمو الاقتصادي. وكانت الرأسمالية الوطنية تختنق في قبضة البنوك الأجنبية وفي ظل سيطرة الأجانب على التجارة الخارجية.

كانت مصر بحق مجتمع النصف في المائة.

رابعاً: مصر غداة رحيل عبد الناصر

وبعد عشرين عاماً من الثورة عانينا فيها جميع الضغوط والمؤامرات من جانب الاستعمار والرجعية وتعرضت البلاد للغزو مرتين للنظر إلى صورة مصر في أوائل السبعينات.

لقد أكد الميثاق أكثر من مرة أن الاشتراكية كفاية وعدل. إنها ليست مساواة في الفقر، ولكنها تكافؤ فرص في اقتصاد مطرد النمو متزايد الانتاج يسير قدماً نحو الرخاء الشامل. ولذلك فإنه يجدر بنا أن نوضح بادىء ذي بدء ما طرأ على الانتاج من زيادة في حجمه وتغير في هيكله قبل أن نتعرض لتطور الخدمات واجراءات العدالة الاجتماعية:

١ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن ثمة بعض الأرقام القليلة التي تصور فوراً **أبعاد التنمية الاقتصادية**. لقد زاد الناتج القومي خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ بمتوسط سنوي قدره ٦.٧ بالمائة. وفي السنوات التي تلت العدوان، وبالرغم مما أحدثه من خسائر معروفة، وبالرغم من عبء المجهود الحربي، نجحت البلاد في تحقيق معدل نمو في السنوات السبع السابقة لحرب ١٩٧٣ بلغ ٤ بالمائة في المتوسط. لقد بلغ حجم الاستثمار الثابت في السبعينات وحدها حوالى ٣٣٠٠ مليون جنيه مقابل ١٠٠٠ مليون جنيه فقط في السنوات الخمسين التي سبقت الثورة. وانعكست هذه الزيادة على مستوى معيشة المواطن فقد زاد متوسط دخل الفرد النقدي من ٣٧ جنيها سنة ١٩٥٢ إلى ٧٨ جنيها في ١٩٧٠/ ١٩٧١. ينبغي أن يضاف اليها ـ لتقدير الارتفاع الحقيقي في مستوى المعيشة ـ تعاظم الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وفي مقدمتها التعليم المجاني والخدمات الصحية وضمان فرص العمل للخريجين.

ولعب **التصنيع** الدور الأساسي في هذا النمو السريع الذي يندر أن نجد له مثيلا في الدول النامية. لقد كان الانتاج الصناعي في ١٩٥٢ لا يزيد عن ٢٨٢ مليون جنيه فبلغ في سنة ١٩٧٠/١٩٧١ أكثر من ٢٤٢٤ مليون جنيه، أي أن معدل نمو الانتاج الصناعي في العشرين سنة ١١.٤ بالمائة سنوياً. وكان نصيب الصناعة من الدخل القومي حوالى ٩ بالمائة سنة ١٩٥٢ فوصل إلى ٢٢ بالمائة في ١٩٧٠/١٩٧١. إن انتاجية العامل في الصناعة أضعاف انتاجيته في الزراعة، ولذلك فإن الاستمرار في التصنيع هو السبيل الأساسي لاستمرار الزيادة السريعة في الدخل القومي. وأهم من الزيادة في حجم الانتاج الصناعي حدوث تغير شامل وعميق في هيكل الصناعة المصرية. لقد كان أهم الصناعات القائمة في بداية الخمسينات السكر والغزل والنسيج والاسمنت والأسمدة. وقد زاد الانتاج فيها عدة أضعاف نتيجة للتوسعات والمصانع الجديدة. فإنتاج الغزل مثلا قد زاد من ٤٩ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ١٧٥ الف طن في ١٩٧٠/١٩٧١. وزاد انتاج الاسمنت في الفترة نفسها من مليون طن إلى ٣.٨ مليون. وزاد انتاج الأسمدة الآزوتية من ٨٣ ألف طن إلى ٧٦٥ ألف طن والسكر من ١٩٥ ألف طن إلى ٥٨١ ألف طن.

وتولى القطاع العام إنشاء عدد كبير من الصناعات لأول مرة في البلاد وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب وصناعة المطروقات، والصناعات الكيماوية الثقيلة، وصناعة محركات الديزل وصناعة السيارات والجرارات والصناعات النفطية... هذا إضافة إلى الجديد من الصناعات

الغذائية والاستخراجية المعدنية والأجهزة الكهربائية. وأن الفارق الكبير بين قيمة الانتاج الصناعي في ١٩٥٢ وقيمته الآن لتوضح أن الدور الأساسي في التصنيع تولته الدولة عن طريق الصناعات الجديدة والتوسعات الضخمة في الصناعة القائمة.

ولما كان التصنيع وتطوير الزراعة وتوفير الكثير من الخدمات يعتمد على **الطاقة** فقد عنيت الثورة عناية خاصة بمصادر الطاقة. وإذا كانت جهود التنقيب عن النفط قد نجحت في مضاعفة انتاجنا بين ١٩٥٢ و ١٩٧١ حوالى تسع مرات، فإن الجهد قد أثمر في قطاع **الكهرباء**. فبعد كهربة خزان أسوان، خاض الشعب المصري معركة رائعة ستظل مضيئة في تاريخه العريق هي معركة السد العالي بما يوفره من طاقة ضخمة ورخيصة. وهكذا زاد انتاجنا من الكهرباء من ٩٩١ مليون كيلوات/ساعة في سنة ١٩٥٢ إلى ٨١١٣ مليون كيلوات/ساعة في ١٩٧٠/١٩٧١.

ولم يكن الاهتمام بالصناعة ليعني بأية حال إهمال **الزراعة**. إن الدولة استثمرت في الستينات وحدها في قطاع الزراعة والري ما يقرب من ٥٥٠ مليون جنيه، غير استثمارات السد العالي الضخمة.

وشمل الجهد الإنمائي التوسع الأفقي والتوسع الرأسي بما يستلزمان من مشروعات الري والصرف. لقد خرج الانسان المصري لأول مرة منذ آلاف السنين ليغزو الصحراء على نطاق واسع ولا يقنع باقتطاع اجزاء بسيطة منها تحفّ بالوادي والدلتا. لقد زادت المساحة المزروعة في عشرين عاماً بنسبة ١٦ بالمائة. وأن أولئك الذين يحاولون التقليل من قيمة هذا الجهد بدعوى ارتفاع التكلفة يجب أن يتذكروا أن غزو الصحراء لا يعني فقط تسوية الأرض وزراعتها ولكنه يشمل أعمال الري والصرف ورصف الطرق وبناء القرى الجديدة وتوفير الخدمات على مستوى متقدم. كذلك تبين فساد الادعاء بأن توزيع الأرض على صغار الفلاحين يؤدي إلى تدهور الإنتاج. وبفضل جهد الفلاح وأعمال التوسع الرأسي زادت انتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية. ففي سنة ١٩٥٢ كانت إنتاجية الفدان من القطن ٤,٥ قنطار فأصبحت في سنة ١٩٧٠ ٦,٣ قنطار. وبين هذين التاريخين زادت انتاجية القمح من ٥,١٨ اردب إلى ٧,٧ اردب، وإنتاجية الذرة من ٦,٣ إلى ١١,٣ اردب.

وقد انعكست تنمية الاقتصاد القومي على هيكل **التجارة الخارجية**. **ففيما يتعلق** بالصادرات هبط نصيب القطن من ٨٥ بالمائة في بداية الخمسينات إلى ٤٨ بالمائة فقط في ١٩٧٠/١٩٧١ في حين ارتفع نصيب الصادرات الصناعية من ١١,٩ بالمائة إلى ٣٢ بالمائة في الفترة نفسها. أما الواردات فقد أصبح يحتل المركز الرئيسي فيها ما يلزم للانتاج من سلع استثمارية ووسيطة، وهبط نصيب السلع الاستهلاكية ـ غير المواد الغذائية التي زادت وارداتها نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان ـ إلى حوالى ٥ بالمائة فقط. أصبحت صناعتنا تغطّي كل احتياجاتنا الاستهلاكية تقريباً. وكان التعبير عن استقلالنا الاقتصادي هو انتهاء سيطرة بريطانيا على تجارتنا الخارجية وتنوع اتجاهات الصادر والوارد عبر مختلف القارات.

إن الثورة المصرية وهي تعمل على زيادة الانتاج كانت تدرك دائماً أن هدفها هو إسعاد المواطن. وقد ترتب على زيادة فرص العمالة والارتفاع في الدخول أن زاد الاستهلاك العائلي خلال الستينات بمعدل ٨,٣ بالمائة سنوياً. وفي الوقت ذاته قدمت الدولة للمواطنين خدمات أساسية. لقد أصبح **التعليم** في جميع مراحله بالمجان، كما أنّ التلميذ في التعليم العام يحصل على الكتب بلا

مقابل. وفرض هذا بالضرورة التوسع في التعليم. إن نسبة الاستيعاب المدرسي في مرحلة الإلزام قد جاوزت ٧٥ بالمائة وكان معنى ذلك أن ارتفع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في العشرين عاماً من ١,٦ مليون إلى ٣,٨ مليون بمعدل زيادة سنوي قدره ٧,١ بالمائة، أي أكثر من ضعفي معدل زيادة السكان. وارتفع عدد تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية بأنواعها من ٢٥٠ ألف تلميذ إلى ١,٥ مليون، أي بزيادة قدرها ستة أمثال. أما التعليم الجامعي فقد شهد ثورة حقيقية. فإلى جانب التوسع في الجامعات القائمة تمت إنشاءات جامعة أسيوط. كما جرى تطوير جامعة الأزهر ـ أعرق جامعات العالم ـ لتعود إلى ما كانت عليه في عصورها الزاهية تقدم كل أنواع المعرفة جنباً إلى جنب مع الدراسات الدينية واللغوية. وامتدت فروع الجامعات إلى الأقاليم. وبلغ عدد طلبة الجامعات والمعاهد العليا في ١٩٧٠/١٩٧١ أكثر من ٢١٣ ألفا مقابل ٤٠ ألفاً فقط عشية الثورة، أي بمعدل زيادة سنوي حوالى ٢٠ بالمائة. وفي مجال الخدمات الصحية ارتفع عدد الأسرة بالمستشفيات إلى أكثر من ٧٣ ألف سرير أي بزيادة ١٥٠ بالمائة خلال العشرين عاماً. وأصبح هناك ٢,٢ سرير لكل ألف مواطن. وبالرغم من التزامات مصر إزاء الدول العربية الافريقية من حيث تزويدها بالأطباء، بلغ عدد الأطباء الممارسين فعلا في أوائل السبعينات ١٥ ألف طبيب بمعدل طبيب لكل ٢٣٠٠ مواطن.

ويضيق المجال هنا عن الإفاضة فيما تحقق في مجال الإسكان الشعبي والمرافق والخدمات الثقافية التي انشأت لها الدولة لأول مرة في تاريخ البلاد وزارة مستقلة.

٢ ـ الثورة والفلاحون

لقد كان الفلاحون، وهم أغلبية الشعب الساحقة في ذلك الوقت، أول من اتجهت اليهم عناية الثورة. وكان قانون الإصلاح الزراعي هو باكورة القوانين الثورية. وبعد قانون الاصلاح الزراعي الثالث الصادر في ١٩٦٩، اختفت من الريف المصري تماماً الملكية الإقطاعية، لم يعد هناك فرد واحد يملك أكثر من خمسين فداناً، وانهارت بذلك سلطة الاقطاع السياسية ونفوذه الاجتماعي. ونص الميثاق على أن يكون للفلاحين والعمال ٥٠ بالمائة على الاقل من مقاعد المستويات القيادية في الاتحاد الاشتراكي وفي المجالس السياسية. وخص القانون صغار الفلاحين بما لا يقل عن ٨٠ بالمائة من أعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية، وزادت المساحة المملوكة لمن يملكون خمسة أفدنة من أقل من ٣٥ بالمائة من إجمالي الأراضي المزروعة إلى حوالى ٦٠ بالمائة يضاف اليها ما حصل عليه الفلاحون بالتملك والإيجار من الأراضي المستصلحة.

ووفرت الدولة للفلاح الائتمان الزراعي الذي يمنح للحائز الفعلي للأرض وليس للمالك غير الزارع. وضمنت للفلاح الحصول على البذور والأسمدة من مستلزمات الإنتاج بالأجل وبسعر ثابت وكميات كافية. وأقامت نظام التسويق التعاوني وأممت تصدير القطن فأنقذت بذلك الفلاح من شبكة الاستغلال الرهيبة التي كانت تحيط به عبر نشاط تجار الداخل والمصارف الأجنبية وبيوت التصدير الاحتكارية وعنيت الدولة بحياة الفلاح اليومية. فوفرت له مياه الشرب النقية في كل القرى الرئيسية وغالبية القرى الصغيرة. وقدمت لأبنائه التعليم بالمجان وشيدت المدارس الابتدائية في معظم القرى. ووصلت الخدمات الصحية إلى الريف حيث أنشأت الدولة في سنوات الستينات ٨١١٥ وحدة صحية ريفية، فضلا عن ٢٥٧ مجموعة صحية، والأقسام الصحية في الوحدات المجمعة وعددها ٣١٨ مجموعة.

ومن ناحية أخرى تقررت حرية التنظيم النقابي لعمال الزراعة لأول مرة، ووضع حد أدنى للأجور وجعلت الدولة مشكلات العمال الموسميين على رأس اهتماماتها. واستمراراً من الثورة في طريق الارتفاع بمستوى معيشة الفلاح وتطوير الزراعة تقرر كهربة الريف، ليس فقط لأغراض الإنارة وإنما لتطوير الزراعة وتنشيط الصناعات البيئية والصغيرة وتوفير سبل الثقافة والإعلام.

٣ ـ الثورة والعمال

ولم يكن من المتصور أن تحدث بالبلاد ثورة صناعية حقيقية بدون تحرر الطبقة العاملة من القهر والاستغلال وإتاحة الفرصة لها لكي تسهم بكل طاقاتها الخلاقة في بناء صرح الصناعة. إن مجرد التوسع في الصناعة يحمل بذاته الخير للعمال في شكل فرص العمالة المتزايدة التي تمتص البطالة. ولكن الدولة وفرت للعمال ما هو أهم وأبعد أثراً.

لقد حظر القانون الفصل التعسفي، ووفر للعامل الحد الأدنى للأجور، وأتاح للتنظيم النقابي فرص العمل داخل المصانع. ونشأ عندنا لأول مرة اتحاد عام للعمال المصريين، وتقرر مبدأ التفرغ النقابي، وتم تمثيل اللجنة النقابية في اللجان المختصة بفض منازعات العمل.

وكان التأميم واتساع نطاق القطاع العام بالمشروعات الجديدة هو الظرف المواتي لتأكيد حقوق جديدة للعمال. فقد تقرر مبدأ اشتراك العاملين في ادارة شركات القطاع العام بانتخاب نصف أعضاء مجلس الادارة. ولعبت لجان الإنتاج التي تضم ممثلي لجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية وأعضاء مجلس الإدارة وبعض العاملين المتازين دوراً هاماً في حياة الشركات. كذلك تقرر مبدأ مشاركة العمال في الأرباح بنسبة يحصلون عليها نقداً وأخرى تخصص للخدمات المشتركة.

وأصبحت مظلة التأمينات الاجتماعية تؤمن العامل ضد كل المخاطر بما فيها البطالة، وأخذ التأمين الصحي يوفر للعاملين في القطاع العام العلاج المجاني الكامل. وتأكيداً لنفس الاتجاه صدرت التشريعات والقرارات التي تمد إلى عمال القطاع الخاص عدداً من أهم المزايا التي حصل عليها عمال القطاع العام.

ويشترك العمال مع الفلاحين في النسبة المخصصة لهاتين القوتين من قوى الشعب العامل في الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب والمجالس الشعبية لأن الفلاحين والعمال هم ـ كما جاء بالميثاق ـ «القوى المكونة للأغلبية، وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان».

٤ ـ الثورة والمثقفون

لقد حررت الثورة الثقافة من السيطرة الاستعمارية وأعادت صلة المثقف المصري بتاريخه الحضاري الطويل وكشفت له عن أمته العربية وثقافتها وإمكاناتها الواسعة وفتحت أمامه كل النوافذ على الثقافة العالمية بعد أن كان النفوذ الاستعماري يحصره في قنوات معينة. كما حررت الثورة الثقافة من الطبقية بعد أن وسعت قاعدة التعليم وجعلت المدخل الوحيد اليه هو القدرة الذهنية على التحصيل والدراسة. وهكذا وصل أبناء الفلاحين والعمال إلى أعلى مراحل التعليم، ولم

تعد المعرفة احتكاراً لأولي الثروة، ولم تعد البلاد تحرم من كفاءات أبنائها لمجرد عجزهم عن تحمل مصاريف التعليم. وشجعت الدولة التفوق الدراسي والبحث العلمي وهيأت له السبل حتى في المجالات المتقدمة وأفردت لذلك الجوائز وجعلت للعلم عيداً في كل عام. وحظى الكتاب والمسرح والموسيقى والسينما والفنون التشكيلية بمختلف أشكال التشجيع، وفي مقدمتها تمويل الاعمال الفنية الهامة وإنشاء معاهد الفنون وتنظيم منح للتفرغ للإنتاج الأدبي والفني.

لقد أتاح تحرر الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية وتأميم الشركات الرأسمالية الكبرى وإنجاز مشروعات التنمية الضخمة فرصة نادرة لجيل كامل من الفنيين والإداريين المصريين تولى أعلى مراكز المسؤولية في مواقع الانتاج والخدمات، ولقد أداها بكفاءة وشرف. إن مصر من البلاد النادرة في العالم الثالث التي نجحت في أن يدير اقتصادها كله عناصر وطنية خالصة.

٥ ـ الثورة والرأسمالية الوطنية

لقد اهتمت الدولة بالرأسمالية المعادية للاستعمار باعتبارها إحدى قوى تحالف الشعب العامل. وكان تحرير الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية وضرب الاقطاع والرأسمالية الكبيرة تخليصاً لها من شبكة قهر واستغلال طالما حاصرتها وشلت من جهودها. ثم كانت مشروعات التنمية الضخمة بما خلقته من فرص نشاط منتج لآلاف من الرأسماليين. إن الملكية الخاصة هي القاعدة العريضة في قطاع الزراعة. ويستفيد الزراع من الاستثمارات الضخمة التي تخصصها الدولة لمشروعات الري والصرف وتحسين التربة وتطوير الانتاج كما أن القطاع الخاص كان ينتج حتى أوائل السبعينات حوالى ٣٠ بالمائة من الانتاج الصناعي مستفيداً من مستلزمات الانتاج التي ينتجها القطاع العام ومن زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ومتمتعاً بالحماية الجمركية التي تمنع استيراد السلع المنافسة. وزيادة الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة تعني مزيداً من النشاط وفرص الربح في قطاعات التجارة والنقل والسياحة التي يزدهر فيها القطاع الخاص.

خامساً: ملاحظات ختامية

قلت في التمهيد لهذه الورقة إن «التنمية المستقلة» كتعبير وكمفهوم لم تكن معروفة في الخمسينات والستينات وكان الأمر المطروح هو «الاستقلال الاقتصادي» بمعنى تصفية الموجود من مصالح استعمارية ورفض الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد القومي. وقد حققت ثورة يوليو هذا الهدف. ونص الميثاق على أن يكون «القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التي لا مفر فيها من قبولها في النواحي التي تتطلب خبرات عالية في مجالات التطوير الحديثة، ولا يمكن تغطيتها بمعونات غير مشروطة أو قروض مشروطة. وهذا ما تم فعلاً في ١٩٦٤ في قطاع التنقيب عن النفط وعلى نطاق محدود في صناعة الدواء.

ومع ذلك لا يملك المرء إلا أن يشيد بما توصل إليه عبد الناصر بفضل انحيازه الواضح للفقراء والمحرومين وحاسته السياسية المرهفة من توجهات تعد بدايات لعناصر هي اليوم جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستقلة. وقد فرض عبد الناصر تلك الأمور رغم معارضة غالبية من كانوا حوله من المشتغلين بالاقتصاد. وكان في تجاهله آراءهم موفقا كل التوفيق.

١ ـ الاعتماد على النفس

كان عبد الناصر أقل قادة العالم الثالث انبهاراً بالتفوق الغربي، ذلك الانبهار الذي يعني ضرورة الاستهانة بقدرات الشعوب. ولهذا كان يكره الاعتماد على الخبرة الأجنبية ولا يقبلها إلا حين تكون ضرورة لا فكاك منها، ويحرص عندئذ على تنويع مصادرها. كان يرى أن الفنيين والإداريين والعمال المصريين قادرون، متى أتيحت لهم الفرصة، على التعلم واكتساب خبرات مرتبطة بالواقع علماً بأن الأخطاء ونقص الكفاءة في البداية أمر لا مفر منه لتكوين الإطارات المطلوبة. كانت مصر في عهد عبد الناصر تعرض عن مشروعات «تسليم المفتاح» وتحرص على مشاركة المصريين في التصميم والتنفيذ واستخدام المنتجات المحلية في كل مشروع حيثما أمكن ذلك. وكان يتطلع لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية. ويكفي دليلا على ذلك الاهتمام المبكر (منذ منتصف الخمسينات) بالطاقة النووية وصناعة الطيارات والطاقة الشمسية بغض النظر عن ما شاب التنفيذ من قصور أو مثالب. ويصعب حصر عدد معاهد ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي التي رأت النور في ظل ثورة يوليو. ونشير إلى إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي (الذي أصبح وزارة فيما بعد) وإلى جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية وعيد العلم وتنويع البعثات العلمية في أقطار متعددة لكسر احتكار أي دولة لتأهيل الباحثين العلميين. وقد أثبت المصريون بصفة عامة أنهم كانوا على المستوى الذي توقعه قائدهم. ولكن التكوين الاجتماعي والفكري لقوى التحالف الثوري بما تضمنه من تناقضات حمل الثورة على تبني شعار «عدم التضحية بالجيل الحالي لمصلحة الأجيال المقبلة» وهو ما ترتب عليه عملياً قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بمعدل الاستثمار السنوي المطلوب (٢٠ ـ ٢٥ بالمائة) وبالتالي تغطية الفرق بمعونات أو قروض. ولا نعني هنا انتفاء مبدأ الاقتراض بهدف الاستثمار وإنما نقول إن القروض الأجنبية بالشروط السليمة يجب أن تكون إضافة للمدخرات المحلية وليست بديلاً عنها. وإذا كان إلغاء التعويض عن مصادرة الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى للملكية. واقتصار التعويض في حالات التأميم على حدود جد متواضعة قد سهل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فقد ثارت أزمة التمويل عند إعداد الخطة الثانية بسبب رفض الطبقات الوسطى أي مساس بمستوى استهلاكها.

٢ ـ الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير

كثيراً ما يقف بعض المحللين عند ظاهرة الاهتمام بإنشاء صناعات سلع الاستهلاك المعمرة (السيارات، الثلاجات... الخ). ويرون فيها دليلا على انحياز نمط التنمية لمتطلبات الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية العليا. ولكن الإنصاف يقتضي أن نذكر في هذا المقام باهتمام عبد الناصر شخصياً بتوفير الاحتياجات الأساسية للجماهير. وقد عرضت سريعاً فيما سبق لمدى التوسع في خدمات التعليم والصحة، ويمكن أن نضيف هنا حجم الإسكان الشعبي والمتوسط واختفاء الإسكان الفاخر تقريباً في الستينات. كذلك من المعروف أن عبد الناصر رفض بإصرار إنشاء أي مصنع مخصص للتصدير، وكان يصر على أن يستفيد المصريون من منتجات أي صناعة تقوم في بلادهم. ويجهل الكثيرون أن قطاع الغزل والنسيج كان ملزماً بتخصيص ثلث انتاجه للاقمشة الشعبية وبيعها بأقل من سعر التكلفة، وتعويض الشركات برفع أسعار المنسوجات الممتازة. ولابد أن نذكر أيضاً بأن اهتمام عبد الناصر بالسد العالي بدأ من حرصه على توسيع

الرقعة الزراعية حيث اتضح أن الاصلاح الزراعي لم يوفر الأرض اللازمة لكل الفلاحين وتصفية مشكلة عمال التراحيل التي كانت هاجساً دائماً لا يكف عن ذكره في خطبه وأحاديثه الخاصة.

٣ ـ المشاركة الشعبية

وهنا نلمس أكثر الأمور حساسية. ففي المستوى الفكري تبنى عبد الناصر الأمور الآتية:

أ ـ مشاركة العمال في الإدارة. وهو حل جديد بين مبدأ المدير الواحد في التجربة السوفياتية ومبدأ التسيير الذاتي في يوغوسلافيا.

ب ـ ضمان ٨٠ بالمائة من مقاعد مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لصغار الفلاحين.

ج ـ ضمان ٥٠ بالمائة من مقاعد مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية للعمال والفلاحين.

د ـ «إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية» الميثاق.

هـ ـ «كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية، فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها» الميثاق.

وأعتقد أنه لا مجال للخلاف حول حقيقة أن هذا البرنامج الديمقراطي لم ينفذ على النحو المنشود ولا بالكامل. ويخرج الخوض في تحليل هذه القضية عن نطاق هذه الورقة. وكل ما نود أن نبرزه هنا هو سوء التبسيط المتعسف الذي يلقي على عبد الناصر وحده مسؤولية ذلك القصور. فهذا قول معيب من حيث أنه يلغي وجود المجتمع ووجود الصراع الاجتماعي حتى داخل التحالف الثوري نفسه. وأياً كان حجم الدور الشخصي البارز لعبد الناصر، فنحن هنا بصدد صميم قضية السلطة وهي قضية حاسمة تستميت الطبقات في الصراع من أجلها. وقد سئل عبد الناصر يوماً عن التفسيرات المختلفة للميثاق التي شاعت في منتصف الستينات. وكان رده أن تعدد تفسير النص أمر طبيعي لأنه يعكس الصراع الطبقي داخل المجتمع وحرص كل طبقة على التفسير الذي تراه أقرب إلى مصالحها□